

الرياء في 11 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية
دمت للحكومة

إلى السيدات والسادة الوزراء والمندوبين السامين والمندوب العام والمندوب الوزاري

منشور رقم: 04/2016

الموضوع: البوابة الإلكترونية للتمويل العمومي للجمعيات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، نص دستور 2011 على مجموعة من المبادئ والأحكام المتعلقة بالنهوض بجمعيات المجتمع المدني كفاعل وشريك أساسي في قضايا الشأن العام من خلال الأدوار التي باتت تضطلع بها للمساهمة في إعداد القرارات والمشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. ومن هذا المنطلق، وتفعيلا للبرنامج الحكومي في شقه المتعلق بتعزيز وتقوية شفافية وحكامه التمويل العمومي، وانسجاما مع مضامين منشور الوزير الأول رقم 2003/7 بتاريخ 26 ربيع الثاني 1424 (27 يونيو 2003) بخصوص الشراكة بين الدولة والجمعيات، أحدثت الحكومة بوابة إلكترونية للتمويل العمومي للجمعيات www.charaka-association.ma خاصة بالمعطيات المتعلقة بالتمويل العمومي الموجه للجمعيات، بما يسهم في تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة، وتكافؤ الفرص، والمساواة، وتسهيل الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالتمويل العمومي لمشاريع وبرامج وأنشطة الجمعيات.

ولهذا الغرض، يتعين على جميع القطاعات الوزارية والإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية الإعلان والنشر عبر هذه البوابة الإلكترونية للمعطيات المتعلقة بتمويل مشاريع وبرامج وأنشطة جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وذلك وفق الشكل والكيفيات المطلوبة خاصة ما يلي:

1. نشر إعلان طلب مشاريع الجمعيات ونتائج عملية الانتقاء بالمكان والشكل المخصص لها بالبوابة الإلكترونية بالنسبة للتمويل المقدم للجمعيات باعتماد آلية طلب المشاريع؛
2. نشر لائحة الجمعيات التي تقرر تمويلها باعتماد آليات أخرى غير آلية طلب المشاريع، بالمكان والشكل المخصص لها بالبوابة الإلكترونية.

هذا وسيشرع في العمل بهذه البوابة بالنسبة للقطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية، ابتداء من السنة المالية 2016.

لذا، أطلب منكم اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق مضمون هذا المنشور، راجيا منكم العمل على تعميمه على كافة المصالح المعنية التابعة لكم، وكذا المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتكم.

ومع خالص التحيات والسلاحيات للجمهور

عبد الإله ابن كيران